بين المقدم والتالي ملازمة وهي اي العلاقة تنشأ اعني ذات المقدم في الاكثر لكونه
علة التالي نحو قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او معلولا له نحو ان كان
النهار موجودا فالشمس طالعة او متضايفين كقولنا ان كان هذا عاشقا فالله كان
معشوقا والمتضايفان هما المتشابهان في التلازم لا يتعقل احدهما بدون الآخر كالاب
والابن والعاشق والمعشوق وانما قلنا في الاكثر لان العلاقة قد تنشأ بسبب
امر منفصل ككونهما اي المقدم والتالي معلولي علة واحدة نحو ان كان النهار موجودا فالعالم
مضيء فان وجود النهار واضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس ومن هذا عرفت
ان قول الشارح تنشأ عن ذات المقدم يكون باعتبار التغليب قال فانه لا علاقة
بين حقيقة الانسان وبين ماهية الحمار اقول اي لا علاقة بينهما من العلاقة المذكورة
التي يتعلق بها علم الحاكم وان كان علاقة بينهما في نفس الامر لانهما امران واقعان في
الكائنات وكل امر واقع في الكائنات لا بد له من سبب فلا بد من اجتماعهما اما تسمية
الاول باللزومية فلاشتمالها على اللزوم واما تسمية الثاني بالاتفاقية فلعدم اشتمالها
على اللزومية بل على الاتفاق واعلم ان هذا التعريف للمتصلة اللزومية لا يتناول اللزومية
الكاذبة نحو قولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود لعدم اعتبار صدق التالي
للعلاقة فيها فالاولى ان يقال اللزومية ما حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية
اخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك وهو متناول اللزومية الكاذبة لان الحكم للعلاقة
ان طابق الواقع كان اللزومية صادقة وان لم يطابق كانت كاذبة وايضا هذا التعريف
للاتفاقية الكاذبة كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لعدم صدق التالي على سبيل
الاتفاق ولو قال هي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا للعلاقة بل لمجرد
صدقهما لتناول الاتفاقية الكاذبة لكان اولى فان الحكم بصدق التالي لا للعلاقة
بل لمجرد صدقهما ان طابق الواقع فالاتفاقية صادقة والا فكاذبة قال كقولنا العدد اما

زوج واما فرد اه اقول احتمال العقل في هذه القضية اربعة صدق المقدم والتالي وكذبهما
معا وصدق المقدم مع كذب التالي او صدق التالي مع كذب المقدم فالاولان كاذبان والآخران
صادقان قال كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر اقول الاحتمال ههنا اربعة الاول ايضا صدقهما
اي المقدم والتالي والثاني عدم صدقهما والثالث صدق المقدم مع عدم صدق التالي والرابع
صدق التالي مع عدم صدق المقدم والاول كاذب والباقي صادق قال كقولنا زيد اما ان يكون
في البحر واما لا يغرق اقول ههنا ايضا اربعة احتمال الاول كون زيد في البر وان يغرق والثاني كونه
في البر وان لا يغرق والثالث كونه في البحر وان يغرق والرابع كونه في البحر وان لا يغرق
والاول باطل والباقي حق وانما اخر الشرطية المنفصلة عن المتصلة لان الشرطية اصل
في المتصلة والمنفصلة متفرعة عليها اي على المتصلة لما مر من ان معنى الشرطية في الاولى
حقيقة على مانعة الجمع ومانعة الخلو لان حقيقة الانفصال فيها يكون بالتنافي بين جزئيها
في الصدق والكذب معا وقدم مانعة الجمع على مانعة الخلو لان التنافي في الصدق فقط اشد
من التنافي في الكذب فقط قال اما المنفصلة الحقيقية اقول الشرطية المنفصلة سواء كانت
حقيقية او مانعة الجمع او مانعة الخلو قد تتركب عن اكثر من جزئين مثال الحقيقية ما ذكر
في الشرح من قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو ومثال مانعة الجمع كقولنا اما ان يكون
هذا الشيء الابيض ثلجا او قطنا او عاجا ومثال مانعة الخلو نحو قولنا هذا الشيء اما ان يكون
لا انسانا او لا فرسا او لا حمارا والمراد من كون العدد زائدا او ناقصا او مساويا ان يكون
الكسور المتصورة في العدد من الكسور التسع وهي النصف والثلث والربع والخمس
والسدس والسبع والثمن والتسع والعشر زائدا على العدد كاثني عشر فان الكسور
المتصورة فيه وهي النصف والثلث والربع والسدس زائد عليه لان نصفه ستة وثلثه اربعة وربعه ثلاثة
وسدسه اثنان فالمجموع خمسة عشر وخمسة عشر زائد على اثني عشر بلا شبهة او ناقصا عنه
كالثمانية فالمتصور فيه منها النصف والربع والثمن ونصفه اربعة وربعه اثنان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)